المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

أبعاد الموقف

محاولات للسيطرة على حقول النفط والموانئ
ما هي دلالات ومآلات النفوذ الإماراتي في ليبيا؟؟

03 ديسمبـــر 2023
www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

محاولات للسيطرة على حقول النفط والموانئ

ما هي دلالات ومالات النفوذ الاماراتي في ليبيا؟؟

وحدة الدراسات والأبحاث

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

3 ديسمبر 2023

المحتويات

مـقـــدمـــة..... 5

استراتيجية جديدة تسعي لها الإمارات في ليبيا؟ 5

أهمية المنطقة الحرة في مصراته..... 6

الدور الإماراتي في ليبيا 8

مليارات الدولارات لدعم حفتر 8

الإمارات تحاول إعادة تشكيل المشهد السياسي الليبي 8

النفط الليبي والأطماع الإماراتية 9

حجم التبادل التجاري بين الإمارات وليبيا 12

- الصادرات الإماراتية:..... 12
- الصادرات الليبية:..... 13

تداعيات زيارة الدبيبة للإمارات في فبراير 2023 14

الدبيبة.. محاولات للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية للدولة الليبية 15

الخاتمة 16

مـقــدمــة

لقد لعب الإمارات دورا له تبعات كارثية داخل الساحة الليبية، فمنذ إطاحة ثورة 17 فبراير بنظام القذافي، وهي تسعى جاهدة لإجهاض الثورة وخلق حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، من خلال دعمها القوى لأحد أطراف الصراع الليبي، حيث تسبب التدخل الإماراتي بفوضى عارمة داخل ليبيا مما تسبب في حالة من الانقسام السياسي والعسكري داخل مؤسسات الدولة الليبية، وتمزيق النسيج الاجتماعي وتدهور حالة الاقتصاد الليبي.

حيث كشفت العديد من التقرير السنوية للجنة العقوبات الدولية الخاصة بليبيا عن خرق الإمارات وبصورة متكررة نظام العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، من خلال تجاوز حظر التسليح المفروض عليها، مشيرة في تقاريرها إلى أن الإمارات قدمت الدعم العسكري لقوات خليفة حفتر، واعتبرت اللجنة أن المساعدات الإماراتية قد أدت إلى تزايد أعداد الضحايا في النزاع الدائر في ليبيا.

لكن لقد دفعت الإمارات فاتورة حرب حفتر على العاصمة طرابلس، وخسرت عشرات المليارات من الدولارات حتى الآن لزعزعة الاقتصاد الليبي، لكن هذا قد يجنبها خسائر على الأمدين المتوسط والطويل بمئات المليارات في حال حدوث استقرار في ليبيا، البلاد التي تتمتع بمقومات وثروات طبيعية هائلة، حيث الموقع الجغرافي والطقس المعتدل، والساحل الممتد لقرابة 2000 كيلومتر على طول المتوسط، مما أغرى الإمارات وجعلها تسعى للسيطرة علي مقدرات الدولة الليبية.

استراتيجية جديدة تسعي لها الإمارات في ليبيا؟

تسعى الإمارات منذ سنوات بتعويض نقاط ضعفها بالعديد من خطط السيطرة الاقتصادية، وكانت "سلسلة الموانئ" من أهم الخطط الاستراتيجية التي تتبعها لإيجاد موضع قدم في النفوذ الإقليمي والدولي، حيث تريد الإمارات من خلال بناء سلسلة من الموانئ في العديد من دول الإقليم، لمحاولة السيطرة على طرق التجارة العالمية، ومن ثم تصبح شريكا للصين في مبادرة الحزام والطريق، أو أنها تريد أن تكون نسخة من مبادرة الحزام والطريق التي تمكنها من

السيطرة عليها أو إدارتها، وبالتالي تصبح شريكا رئيسيا لا غنى عنه للصين، حيث يعتقد الإماراتيون أن هذا سيضمن لهم نفوذا إقليميا ودوليا في المستقبل، ومن بين الدول التي تسعى الإمارات لإيجاد موضع قدم ثابت فيها ليبيا، لما تتمتع بها من مكانة إستراتيجية على طرق التجارة العالمية، ناهيك على ما تتمتع به من ثروات طبيعية ضخمة، من الممكن إذا توافرت الإرادة الليبية عند صناع القرار أن تجعلها منافساً قويا لها في الإقليم.

ففي الفترة الأخيرة، أثيرت العديد من نقاط الاستفهام حول صفقة جديدة تنوي الإمارات عقدها مع سطات الغرب الليبي، من خلال منح شركة موانئ أبو ظبي، وهي شركة حكومية إماراتية حق الامتياز لإدارة المنطقة الحرة في مصراته وجزء من ميناء مصراته البحري لمدة 40 عاما.

أثيرت هذه الصفقة في الأوساط السياسية الليبية حيث يرى أن الحليف الجديد للأمارات في الغرب الليبي، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" هو الذي سيوافق وسيقر هذه الصفقة، ورغم أنه حتى الآن لم يتم تأكيد أو نفي هذه الأخبار، إلا أننا في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في مناط التحذير، من خطورة امتداد النفوذ الإماراتي في المنطقة الغربية، مما له من تبعات سلبية على حالة الاستقرار في الدولة الليبية.

في هذا التقرير، لسنا في مناط تأكيد أو نفي خبر محاولة سيطرة هيئة موانئ دبي على ميناء مصراته، ولكننا سنوضح شواهد امتداد النفوذ الإماراتي في الغرب الليبي، والذي ظل لسنوات طويلة في حالة من القطيعة مع الأمارات، بسبب دعم الأخيرة خليفة حفتر وقواته في الشرق.

أهمية المنطقة الحرة في مصراته

ابتداء وجب التعرف على أهمية المنطقة الحرة في مصراته للاقتصاد الليبي بما أنها كنت السبيل في العمل على أعداد هذه الورقة.

تنبع أهمية المنطقة الحرة في مصراته من أنها منطقة محررة من كافة القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها، باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة والامن الوطني

والقومي والصحة وحماية البيئة، وتعتبر أول منطقة اقتصادية حرة تأسست على الأراضي الليبية، وفقاً للقانون رقم (9) لسنة 2000 م بشأن المناطق الحرة وتجارة العبور، على مساحة (2,739) هكتار شاملة ميناء مصراتة البحري مع توسعات مستقبلية تصل إلى مساحة (20,000) هكتار.

الأول: (539) هكتاراً شاملا ميناء مصراتة البحري.

الثاني: (2200) هكتار ويبعد مسافة 40 كلم عن الموقع الأول.

وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والرفع من مستوى أداء الاقتصاد المحلي وفتح فرص العمل والتدريب، من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة للأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وتجارة العبور عبر التوظيف الأمثل للإمكانيات والموارد المحلية المتاحة، والتي على رأسها الموقع الجغرافي المميز والميناء البحري.

كما تعتبر المناطق الحرة من المشاريع الاقتصادية التي لها عائد تجاري ومردود اقتصادي واجتماعي إيجابي، يرتكز في محصلته على نمو متوسط دخل الفرد وتحسين الحياة المعيشية للمواطن التي هي الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي داخل منظومة التنمية، وهي تعتبر كغيرها من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كتخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، وانتشار بعض الصناعات التي تقوم على التصدير إلى الخارج، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتعظيم دور الموانئ والمطارات، واستقدام تكنولوجيا متطورة في كل المجالات، وتدريب العمالة الوطنية عليها. ومنها ما يتعلق بالعائد على المستثمرين والمشروعات، كاستفادة رؤوس الأموال المستثمرة والمشروعات من الإعفاءات الجمركية والضريبية، والاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، وتقليل تكاليف وأسعار المنتجات، وتسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

الدور الإماراتي في ليبيا

مليارات الدولارات لدعم حفتر

يعود التدخل الإماراتي في ليبيا لعام 2011م، فقد اعتبرت ليبيا بالنسبة للإمارات ساحة جديدة لفرض نفوذها في المنطقة، حيث دعمت سياسياً وعسكرياً خليفة حفتر وقواته في عام 2014م، كما استخدمت قوتها الدبلوماسية في تقديم الدعم العسكري والدبلوماسي، مما عزز هذه الجهود مكانة "حفتر" الدولية، حيث ساعدته في تأمين السيطرة على شرق ليبيا، ثم أجزاء من جنوبها، وكذلك منطقة الهلال النفطي الليبي، باستخدام السلاح والدعم الجوي التي قدمتها الإمارات.

لقد بلغ الدعم العسكري الإماراتي لـ "حفتر" ذروته في 2019-2020م، حيث نفذت الإمارات مئات الضربات بطائرات دون طيار نيابة عن حفتر، وزودته بالأسلحة ووقود الطائرات، وممولت مرتزقة سودانيين قاتلوا مع قوات خليفة حفتر، وعلى الرغم من ذلك لم تحقق قواته أي نجاح في محاولته للسيطرة على الغرب الليبي، مما دفع أبو ظبي إلى إعادة تعديل سياستها الخارجية تجاه ليبيا وبالأخص سلطات الغرب الليبي.

لتكثيف التدخل الإمارات المباشر لدعم قوات خليفة حفتر للسيطرة على طرابلس، اتجهت الإمارات لدعم قوات فاغنر الروسية التي تواجدت حينها في ضواحي طرابلس، فوفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية، يُزعم أن الإمارات دعمت التواجد الروسي من خلال قوات فاغنر في ليبيا بتحمل التكلفة المالية لمجموعات "فاغنر"، وقد تدخلت هذه القوات في لحظة حرجة بالنسبة لـ "حفتر" وعوضت قدرته الضعيفة في الهجوم على طرابلس.

الإمارات تحاول إعادة تشكيل المشهد السياسي الليبي

قد كان التعديل الوزاري في السلطة التنفيذية في ليبيا بعد الحوار السياسي الذي رعته الأمم المتحدة في عام 2021م، بمثابة الفرصة لتعديل سياسة الإمارات تجاه ليبيا، وليس ذلك من قبيل الصدفة فإن وصول حكومة الوحدة الوطنية تزامن مع ظهور جديد لـ عبد الحميد الدبيبة في المشهد السياسي الليبي مع تصدير الامارات لرؤية جديدة في سياستها الخارجية، حيث

تتمحور حول البراغماتية والاستقرار الاقتصادي والشراكات التجارية، وفي حين أن الإمارات لم تغير جوهر سياستها الخارجية، إلا أن خطابها يتناقض بشكل حاد مع النهج السابق الأكثر قوة الذي استخدمته في السياسة الخارجية، وهو الدعم المسلح لأحد أطراف النزاع سواء كان في السودان او ليبيا أو اليمن.

لذلك يمكننا القول إن التحالف التكتيكي الذي تم تشكيله بين حفتر والدبيبة يتحدد في المقام الأول من خلال العلاقات التي أقاموها مع الإمارات، فلسنوات كانت الإمارات أحد الرعاة الماليين والسياسيين والعسكريين الرئيسيين لخليفة حفتر، وفي المقابل اتبع حفتر لسنوات عديدة سياسة خارجية تتوافق مع المبادئ التوجيهية لدولة الإمارات.

في المقابل فإن عبد الحميد الدبيبة أبدى استعداده للعمل مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المشهد الليبي، وعلى رأسها الإمارات في الوقت نفسه.

يتمتع الدبيبة بعلاقات جيدة مع تركيا، حيث قام بعدد كبير من الزيارات الخارجية كان معظمها إلى تركيا مما جعله مثيرا للاهتمام في نظر الإمارات، ليس فقط في سياق التسوية الليبية فقط، لكن لأن شخصية الدبيبة مهمة من وجهة نظر تطور العلاقات الإماراتية التركية.

النفط الليبي والأطماع الإماراتية

هناك قضية أخرى تتعلق بالنفط، فرغم البعد الجغرافي والعلاقة التجارية المتواضعة بين الإمارات وليبيا سابقاً، حيث بلغت قيمة الصادرات الإماراتية إلى ليبيا عام 2018 1.4 مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات من ليبيا إلى الإمارات 684 مليون دولار، وبما أن النفط الليبي يمثل نقطة تحول بالنسبة لطموحات الامارات الجيوسياسية، لذلك تسعى لوضع الموارد الطبيعية الهائلة للدولة الليبية تحت سيطرتها، وبالتالي استغلالها وتوظيفها لخدمة مصالحها.

ففي 25 يوليو 2022م، وقعت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الليبية (NOC)، لإنشاء مشروع مشترك لتطوير حقول النفط والغاز في ليبيا.

وتنص الاتفاقية على:

أن تمتلك شركة بترول أبو ظبي الإماراتية " أدنوك" حصة 60٪ في المشروع، بينما تمتلك شركة النفط الوطنية الليبية "NOC" حصة 40٪، وسيركز المشروع المشترك على تطوير حقلي النفط والغاز الرئيسيين في ليبيا، وهما حقل "بورملي" وحقل "أبو القاسم"، حيث يقدر حجم الاستثمار في المشروع المشترك بنحو 3 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2025م.

تعد هذه الاتفاقية خطوة جادة للإمارات للسيطرة على قطاع الطاقة الليبي، حيث جاء في الاتفاقية أن المشروع سيركز على تطوير حقلي "بورملي وأبو القاسم"، لأنهم يعتبران من أكبر حقول النفط والغاز في ليبيا، حيث تتوقع "أدنوك" الإماراتية أن ينتج المشروع حوالي 100 ألف برميل من النفط يومياً، و2 مليار متر مكعب من الغاز يومياً، كما تخطط الشركة الإماراتية لزيادة الإنتاج من الحقلين، ليصل الإنتاج الكلي في ليبيا من النفط إلى مليوني برميل يومياً.

في سياق هذه الاتفاقية، يمكننا طرح تساؤل كيف لشركة أجنبية تستحوذ 60% من امتياز تطوير حقلين نفطيين مهمين داخل أرض دولة أخرى، بينما تمتلك الشركة الوطنية نسبة 40% ؟؟، ناهيك عن أن الحقلين المشار أليهم قائمين بالفعل، ولكن اتفاق الشركة ينص على التطوير، والذي وفقاً لقدرات الدولة الليبية تستطيع تطوير الحقلين بدون شريك خارجي، ويتضح من ذلك إلى أي مدى وصل النفوذ الإماراتي في قطاع النفط والغاز الليبي.

بالإضافة لذلك، يتضح من تاريخ توقيع الاتفاقية بين شركة بترول أبو ظبي الإماراتية " أدنوك" شركة النفط الوطنية الليبية "NOC"، أنها جاءت بعد تعيين "فرحات بن قداره" رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط، وهذا ما يؤكد أن الأخير جاء للحفاظ على النفوذ الإماراتي في ليبيا بل العمل على تقويته.

يتضح مما سبق، أن الهدف الرئيسي للإمارات هو منع ظهور ليبيا المستقرة والمستقلة وذات السيادة، لأن من شأن هذا السيناريو أن يتيح للدولة الليبية أن تصبح مركزاً لجذب للاستثمارات الدولية، وبالتالي منافسة الإمارات، ومن ثم تهديد رغباتها في الهيمنة الإقليمية.

في تطور ملحوظ في السنوات الثلاث الماضية، وبالأخص مع بدء الإمارات سياسة خارجية جديدة تجاه ليبيا منذ عام 2021م، ومع فشل حفتر في السيطرة على الغرب الليبي، بدأت الإمارات بتقوية علاقتها مع سلطات الغرب.

حيث أصبح عبد الحميد الدبيبة بالنسبة للأمارات، شخصية مهمة من الضروري التعاطي معه وإقامة علاقات قوية مع حكومته، ومن ثم تقريب وجهات النظر حول بعض القضايا مع الحليف الرئيسي للإمارات في ليبيا خليفة حفتر في الشرق الليبي، وبين عبد الحميد الدبيبة في الغرب الليبي، وكان من مؤشرات الدور الإماراتي بالطبع وصول "فرحات بن قدارة" لرئاسة المؤسسة الوطنية للنفط.

بالنسبة لمنصب رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، فهو أمر مهم لأن أكثر من 90% من إيرادات الموازنة الليبية تأتي من مبيعات النفط، ومن يسيطر على المؤسسة الوطنية للنفط فهو قادر على حل المشاكل الأساسية، وإنفاق أموال ميزانية الدولة، وبالتالي من يسيطر ويتحكم في المؤسسة الوطنية للنفط يتحكم في القرار السياسي الليبي.

لذلك حينما ننظر إلى النفوذ الإماراتي في ليبيا علينا النظر إليه من منظور الطامع في ثروات الدولة الليبية، وقد اتضح ذلك في شواهد كثيرة فبعد سنوات من مد نفوذها في الشرق الليبي من خلال تعاونها مع خليفة حفتر بالسيطرة على موانى وحقول النفط في الشرق، فقد سعت الامارات في السنوات الثلاث الأخيرة لمد نفوذها في الغرب الليبي، والتي يمكن ملاحظته من مجموعة من الشواهد الواضحة والتي منها:

1- وصول فرحات بن قدارة المقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ 2011م، والذي يحمل إقامة إماراتية (ذهبية) مميزة تنتهي عام 2031م، لرئاسة أهم مؤسسة اقتصادية ليبية، وهي المؤسسة الوطنية للنفط، حيث أعترف في لقاء تلفزيوني هذا الشهر، بأن من تواصل معه شخصياً لتولي منصب رئاسة المؤسسة الوطنية للنفط خليفة حفتر، وأنه تربطه علاقات ودية برئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، منذ أن كان محافظ للمصرف المركزي الليبي في عهد القذافي.

2- إن تعيين فرحات بن قدارة رئيسا للمؤسسة الوطنية للنفط جاء بناء عن اتفاق في اجتماع غير رسمي بين ابن اخت عبد الحميد الدبيبة ابراهيم الدبيبة، ونجل خليفة حفتر صدام، وعقد هذا الاتفاق في الإمارات.

3- في 25 يوليو 2022 أي بعد تعيين "فرحات بن قداره" رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط بـ 10 أيام تقريبا، قامت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) بتوقيع اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) لإنشاء مشروع مشترك لتطوير حقول النفط والغاز في ليبيا_ "تم ذكر تفاصيل الصفقة سابقا".

4- توجد علاقات قوية بين شركة إيني الإيطالية والتي تستثمر في النفط والغاز وبين دولة الإمارات، حيث توجد العديد من الشراكات الضخمة بينهم بمئات المليارات من الدولارات، وقد وقعت المؤسسة الوطنية للنفط برئاسة فرحات بن قداره في يناير 2023م، اتفاق مع شركة "إيني" الإيطالية للطاقة بقيمة 8 مليارات دولار، لتطوير حقول غاز تقترب احتياطاتها من 6 تريليونات قدم مكعبة، وطاقة إنتاجية تتراوح بين 750 و800 مليون قدم مكعبة يوميا لفترة تناهز 25 عاما، وجاء ذلك بعد 6 أشهر من توليه منصبه الجديد في المؤسسة الوطنية للنفط.

وجديرا بالذكر فأنه تربط إيني الإيطالية بعلاقة استراتيجية بالشركات الإماراتية، وخصوصا هيئة موانئ أبو ظبي، حيث استحوذت هيئة موانئ دبي على نسب ليست بالقليلة، من نسب استحواذ أيني الإيطالية في العديد من مواقع التنقيب في شرق المتوسط.

حجم التبادل التجاري بين الإمارات وليبيا

لقد لوحظ ازدياد حجم التبادل التجاري بين الإمارات وليبيا منذ 3 سنوات ومع بداية الرؤية الجديدة للأمارات في ليبيا بدأت في الازدياد حيث كانت في عام 2021 كالتالي:

- الصادرات الإماراتية: بلغ حجم صادرات الإمارات إلي ليبيا في عام 2021، 1.71 مليار دولار، وقد كانت المنتجات الرئيسية التي صدرتها الإمارات إلى ليبيا هي التبغ الملفوف

"السجائر" 496 مليون دولار، ومعدات البث التلفزيوني 482 مليون دولار، واللقاحات والدم والأمصال المضادة والسموم 56.3 مليون دولار، خلال السنوات الـ 16 الماضية، زادت صادرات الإمارات إلى ليبيا بمعدل سنوي قدره 8.4٪، من 470 مليون دولار في عام 2005 إلى 1.71 مليار دولار في عام 2021.

- الصادرات الليبية: بلغ حجم صادرات ليبيا إلى الإمارات في عام 2021، 859 مليون دولار، وكانت المنتجات الرئيسية التي صدرتها ليبيا إلى الإمارات العربية المتحدة هي النفط الخام 719 مليون دولار، والذهب 136 مليون دولار، ومنتجات التنظيف 530 ألف دولار، وخلال السنوات الـ 16 الماضية، زادت صادرات ليبيا إلى الإمارات العربية المتحدة بمعدل سنوي قدره 17.4٪، من 65.7 مليون دولار في عام 2005 إلى 859 مليون دولار في عام 2021.

حجم التبادل التجاري بين الإمارات وليبيا ونوعها لعام 2021

- اجمالي الصادرات الإماراتية الي ليبيا

نوع المنتج المصدر	قيمة الصادرات
التبغ الملفوف (السجائر)	496 مليون دولار
معدات البث التلفزيوني	482 مليون دولار
اللقاحات والأمصال	56.3 مليون دولار
الإجمالي	1.71 مليار دولار

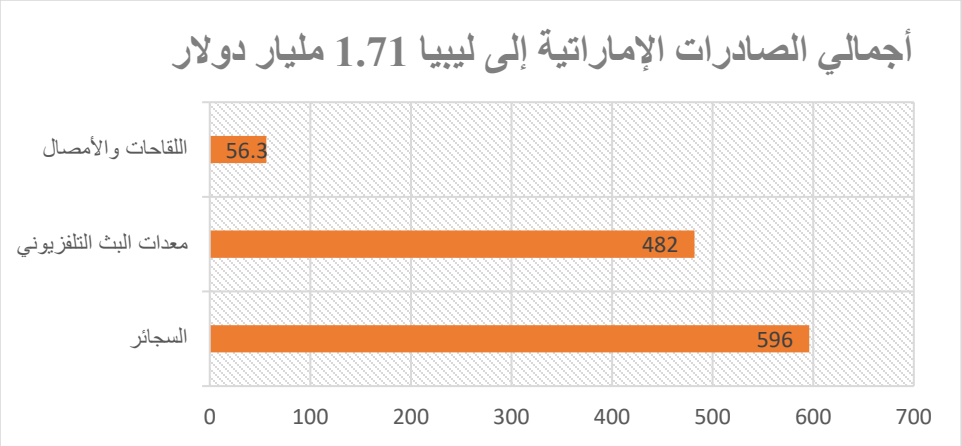

- اجمالي الصادرات الليبية الي الامارات 2021

نوع المنتج المصدر	قيمة الصادرات
النفط الخام	719 مليون دولار
الذهب	136 مليون دولار
منتجات التنظيف	530 ألف دولار
الإجمالي	859 مليون دولار

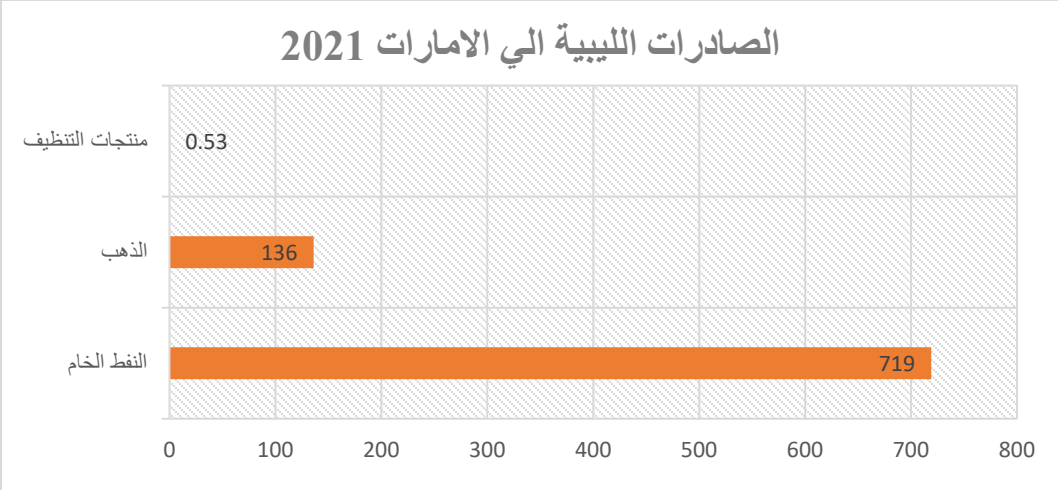

تداعيات زيارة الدبيبة للإمارات في فبراير 2023

بزيارة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة للإمارات في فبراير 2023م، ظهرت مؤشرات السياسة الخارجية الجديدة للإمارات تجاه الغرب الليبي، ما طرح علامات استفهام حول أهداف الزيارة.

على مدار الفترات الماضية حافظت الإمارات على علاقتها القوية بشرق ليبيا المتمثل في البرلمان وخليفة حفتر، لكن زيارة الدبيبة بداية العام مثلت مفاجئة من حيث التوقيت وما يمكن أن يترتب عليها، فمن الواضح أن الإمارات قد تراهن على بقاء الدبيبة وتدعم ذلك، وعلى الرغم من عدم ارتياحها في البداية مع الدبيبة بسبب علاقاته مع الوسط الإسلامي الليبي، إلا

أن الأخير ضمن في النهاية دعم الإمارات، بسبب سياسته التي تتماشى مع تحول السياسة الخارجية للإمارات.

سعى الدبيبة إلى إحياء صفقات مع الإمارات في قطاعات الاتصالات والطاقة والبناء، فضلاً عن التفاوض على وصول الشركات الإماراتية إلى تشغيل المناطق الاقتصادية والموانئ الليبية، على العكس من ذلك كان التنازل الأبرز الذي قدمته الإمارات تجاه حكومة الوحدة الوطنية هو تقليص الدعم المالي لوسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية الموالية لـ " خليفة حفتر" التي يشتبه في أنها تمولها مما أجبر بعضها على الإغلاق.

الدبيبة.. محاولات للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية للدولة الليبية

يحاول عبد الحميد الدبيبة أظاهر نفوذه في الدولة الليبية من خلال التحكم في العديد من المشاريع المهمة والتي كان منها:

1- بتاريخ 13 يوليو 2021م، أصدر مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، قرار رقم 175 لسنة 2021م، بإنشاء منطقة استثمار حرة ذات طبيعة خاصة، تحت مسمى "المنطقة الاقتصادية الخاصة شرق مصراتة" ليكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية، وتطبق بشأنها أحكام القانون رقم (14) لسنة 2010م، وفق ما جاء في نصّ القرار، وتكون حدود المنطقة المنشأة من الحدود الإدارية للفرع البلدي بوقرين شرقا والفرع البلدي قصر أحمد ومنطقة تاورغاء غربا و يحدها الشريط الساحلي شمالا والطريق الساحلي جنوبا.

2- بتاريخ 30 نوفمبر 2023م، أصدر مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، قرار رقم 799 لسنة 2023م، ينص على نقل تبعية إدارة مشروع النهر الصناعي إلى مجلس الوزراء، ويلغى كل حكم يخالفه وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

3- كما أصدر مجلس الوزراء حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، قرار ينص في مادته الأولى، على يكون للمنطقة الحرة مصراته مجلس أمناء يشكل وفقاً اللاتي:

- رئيس مجلس الوزراء/ أميناً.

- وزير المواصلات عضواً.
- وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة للشؤون التجارية/ عضواً.
- وكيل عام وزارة الصناعة والمعادن عضواً.
- وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء عضواً ومقرراً.

أما المادة الثانية من نص القرار، تنص على أن يتولى مجلس أمناء المنطقة الحرة مصراتة ما يلي:

- رسم السياسات العامة والأهداف الإستراتيجية للمنطقة الحرة.
- الإشراف والرقابة على مجلس الإدارة، والمصادقة على أنظمة العمل الداخلية الخاصة بالمنطقة.
- اعتماد الميزانية السنوية للمنطقة والحساب الختامي.
- الموافقة على إنشاء الفروع والمكاتب للمنطقة خارج حدودها.
- دراسة ما يقدم من تقارير واقتراحات عن سير العمل بالمنطقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

الخاتمة

في سياق عرضنا السابق للنفوذ الإمارات في ليبيا ومحاولتها تقوية نفوذها في مناطق الغرب الليبي، لا يمكننا الجزم بأن رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة قد يرضخ للضغوط المستقبلية من قبل الأمارات، ولكن إذا تم السماح للإمارات بالسيطرة على موانئ وحقول النفط الليبية تحت شعار الاستثمار، فمن المؤكد أن هذا سيكون له تبعات كارثية على الاقتصاد الليبي، في ضوء الاستراتيجية الليبية للهيمنة الإماراتية في الإقليم.

لكن إذا كان ما يقوم به الدبيبة من مناورة سياسية لكسب المزيد من الشرعية الدولية، والوصول لحلول للأزمات الاقتصادية الليبية الناتجة عن حالة الانقسام السياسي، مع التأكيد على عدم

التفريط بالمطلق بمقدرات الدولة الليبية لدولة الإمارات، التي كانت من الأسباب الرئيسية لحالة الانقسام السياس

ي التي شهدتها ليبيا، وهنا نستطيع القول أحسنت، لكن معظم المؤشرات الظاهرة حتى الآن تؤكد عكس ذلك.

حيث يتضح من بعض القرارات التي اتخذها رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الدبيبة، بأنها تقوي من نفوذه التنفيذي، للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية للدولة الليبية، ومع التقارب الذي تم بين الدبيبة والامارات في الشهور الأخيرة، فقد يكون هذا مؤشر خطير سيكون بالتبعية له تأثير سلبي على مقدرات الدولة الليبية، في ضوء المؤشرات التي تؤكد محاولة الإمارات السيطرة على المقدرات الاقتصادية للدولة الليبية، من حقول النفط والموانئ الليبية، ومشاريع اقتصادية أخرى.

لكن وللأنصاف، يتوقف ذلك على مدى استجابة رئيس الوزراء الحالي لحكومة الوحدة الوطنية للعروض الإماراتية السخية، للحصول على حقوق امتياز لمدد زمنية طويلة في الموانئ الليبية، والتي منها المنطقة الحرة في مصراتة وميناء مصراتة البحري، ناهيك عن نسبة الشراكة التي تمت بالفعل بين شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) بتوقيع اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) لإنشاء المشروع المشترك لتطوير حقول النفط والغاز في ليبيا، والتي تنص على أن تمتلك شركة بترول أبو ظبي الإماراتية " أدنوك" حصة 60٪ في المشروع، بينما تمتلك شركة النفط الوطنية الليبية "NOC" حصة 40٪، في صفقة مثيرة للكثير من التساؤلات.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info